البعد المكاني لمشاريع تنمية الأقاليم ضمن خطة التنمية المحلية: دراسة حالة لعينة من مشاريع تنمية الاقاليم -محافظة القادسية

بحث مستل

ا.م.د ماجد عبدالامير محسن / قسم إدارة الاعمال / كلية الإدارة والاقتصاد /جامعة القادسية

الباحثة /غادة كريم جاسم / قسم إدارة الاعمال / كلية الإدارة والاقتصاد /جامعة القادسية

المستخلص ....

يهدف هذا البحث إلى دراسة مشكلة التباين المكاني في توزيع التخصيصات الاستثمارية للوحدات الإدارية في محافظة القادسية، اضافة الى مشكلة التوزيع الاستثماري ومدى عدالته وتأثيراته من حيث تنمية المحافظة. ويبين البحث أهمية التخطيط المحلي على مستوى المحافظة وكيفية صياغة الخطط المحلية التنموية الناجحة التي توصل الى التخطيط المكاني المناسب لجميع الوحدات الإدارية والتي تندرج جميعها في إطار اللامركزية الادارية من حيث التخطيط وتوزيع الادوار بشكل متوازن ما بين الحكومة المركزية والحكومة المحلية في المحافظة.

ولتحقيق هدف البحث تم مراجعة بعض المفاهيم النظرية ذات العلاقة بالتنمية المكانية والتخطيط المكاني وتأثيرها على تنمية المجتمع المحلي وكذلك تم التطرق الى مفاهيم التخطيط ومستوياته ومتطلباته وتأثيره على المستوى المحلي والمكاني للمجتمع.

كما تم توضيح الأطر المفاهيمية والأسس المعتمدة لكيفية اختيار المشاريع وتوزيعها مكانياً من خلال اعتماد مؤشر جيني الذي يقيس عدالة او عدم عدالة توزيع مشاريع تنمية الاقاليم لقطاع معين على مستوى الاقضيه والنوحي.

وانتهى البحث بعدد من التوصيات لعل من أبرزها الاهتمام بعدالة التوزيع المكاني والقطاعي عند تحديد حجم التخصيصات الاستثمارية واعداد خطه خمسية للمحافظة في ضوء المستجدات التي يشهدها البلد عموما والمحافظة بوجه خاص.

الكلمات المفتاحية للبحث:-

تم تداول مجموعة من المصلحات ذات العلاقة بموضوع البحث منها التنمية – التنمية المكانية – التنمية المحلية – التخطيط المكاني – التخطيط المحلي – عدالة التوزيع .

The Spatial Dimension of Regional Development projects within the Local Development plan : A Study case on a sample of Regional development plan for AL Qadisiya province

المجلد: ١
العدد: ١
لسنة: ٢٠١٧

Abstract

This research aims to look at the problem of spatial variation in investments allocations for administrative units in Qadisiya province relating to certain sectors .stirring up the unfair investment distribution on the region's areas and its effects in trems of the development of the province.

The research shows the local planning importance at the province's level and how to formulate a successful local development plans that leads to the proper spatial planning for whole administrative units, which are included under the administrative decentralization in terms of planning and assigning the roles in a balanced manner between the central government and local government in the province.

To achieve the study objective, some theoretical concepts related to spatial development and spatial planning and its impact on local community development has been reviewed , as well as how to deal with planning concepts, its levels, its requirements and its effect on the local and spatial levels of the local society.

The research shed light on the basis adopted to choose the projects and how to be assigned spatially through adoption of Gini index and lorens curve, which measure the fairness or unfairness of allocation the regional development program projects for sectors at the level of districts and sub districts .

Some conclusions were drawn and recommendations made regarding spatial development and investment allocation among regions within AL Qadisiya province .

Also it has been emphasized on preparing a long rang plan in light of the current environmental and economic changes at the level of the country generally and the province in particular.

المقدمة.

تعد التنمية المرآة الحقيقية لأحوال المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والتشريعية والسياسية، وقد تعددت مشكلات التنمية المكانية في معظم الدول النامية ومنها العراق، حيث ادى تركز سلطة القرار التنموي بيد الحكومة الاتحادية الى خلق ثغرات تنموية عديدة حالت دون لحاق هذه البلدان النامية بركب الدول المتطورة.

لقد ادى النمو السكاني المتسارع والحاجة المتزايدة للخدمات الاساسية الى تباين مستويات التنمية المكانية في العراق عموماً وفي محافظة القادسية بوجه خاص، لذا استحوذ موضوع دراسة وتحليل التباين المكاني في مستويات التنمية على اهتمام العديد من المخططين ومتخذي القرار من المعنيين بالبعد المكاني وذلك من خلال التوجه نحو اعادة نشر التنمية في الاقاليم خاصة بعد تنفيذ مشاريع تنمية الاقاليم والخاصة بالبنى التحتية.

يهتم هذا البحث بقياس مدى تأثر الاقليم بهذه المشاريع من الناحية المكانية، وهل نجح هذا البرنامج في تقليل نسب التفاوت المكاني بين منطقة واخرى في المحافظة في ضوء ما تم تنفيذه من المشاريع البنيوية .

ويحاول هذا البحث تقييم مدى تحقيق برنامج تنمية الاقاليم لعامل العدالة المكانية من حيث التوزيع المكاني للتخصيصات الاستثمارية للمشاريع في محافظة القادسية باستعمال معامل جيني ومنحني لورنس.

ومن اجل تحقيق الاهداف المبتغاة فقد تكون هيكل البحث من اربعة محاورتناول في المحور الاول منهجية البحث، فيما تناول المحور الثاني الاطار النظري للبحث اما المحور الثالث فقد تضمن الجانب التطبيقي والذي استخدم فيه معامل جيني ومنحنى لورنس لغرض قياس مدى عدالة التوزيع المكاني للتخصيصات الاستثمارية للتنمية المحلية في محافظة القادسية وتضمن البحث في محوره الرابع مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات والتي من اهمها الاهتمام بعدالة التوزيع المكاني عند تحديد حجم التخصيصات الاستثمارية لبرنامج تنمية الاقاليم في محافظة القادسية

منهجية البحث

اولاً : مشكلة البحث : تتلخص مشكلة البحث في عدم الاعتماد على مؤشرات اداء تحقق العدالة المكانية في توزيع تخصيصات برنامج تنمية الاقاليم في محافظة القادسية مما يؤدي الى عدم العدالة في توزيع المشاريع وبالتالي ظهور التباين المكاني في التنمية بين منطقة واخرى ضمن المحافظة .

ثانياً : اهمية البحث :

يستمد البحث اهميته من اهمية الموضوع الذي يتناوله وهو عدالة التوزيع المكاني للتخصيصات لمشاريع برنامج تنمية الاقاليم لمحافظة القادسية ، والتأكيد على ضرورة وجود خطة ستراتيجية متوسطة او بعيدة المدى تحوي رؤية واضحة للحصول على بنى تحتية خالية من العجز في الخدمات المقدمة للسكان سواء في الحضر او الريف بما يحقق عدالة التوزيع المكاني لهذه التخصيصات .

ثالثا: اهداف البحث :- يمكن ايجاز اهداف البحث بما يأتي :

- التعرف على الاليات المستخدمة لتحديد التوزيع المكاني للتخصيصات الاستثمارية لمشاريع تنمية الاقاليم في محافظة القادسية .
- التخلص العشوائية في اختيار مشاريع تنمية الاقاليم السنوية للمحافظة وتبني قاعدة بيانات دقيقة لإنجاز ذلك بالاستناد الى اسس علمية وفنية تقلل من اخطاء الاختيار غير المدروس للمشاريع التنموية.
- تحقيق العدالة المكانية والقطاعية في توزيع التخصيصات الاستثمارية لمشاريع تنمية الاقاليم في المحافظة لتحقيق الاهداف التي وضعت من اجلها هذه المشاريع .

رابعاً : فرضية البحث

هنالك عدالة في توزيع التخصيصات الاستثمارية لبرنامج تنمية الاقالبم تؤدي الى تقليل التباين المكاني على مستوى الوحدات الادارية في محافظة القادسية

خامساً : حدود البحث : وتتضمن

1-الحدود المكانية : قطاع االتربية والماء في محافظة القادسية .

2-الحدود الزمانية : تناول البحث المدة الزمنية من 2007-2015م .

المجلد : ١ العدد : ١ لسنة : ٢٠١٧

سادسا: مجتمع وعينة البحث:

تمثل مجتمع البحث بالدوائر الخدمية العامة في محافظة القادسية، اما عينة البحث فتمثلت بمديريات التربية والماء في محافظة القادسية.

سابعا: اسلوب جمع البيانات :

كي يحقق البحث هدفه بالشكل الصحيح فقد تم الاعتماد على المصادر المكتبية والمراجع والادبيات اللازمة حول موضوع البحث اضافة وهذا ما تضمنه الجانب النظري ، اما الجانب العملي فقد تم الاعتماد على قواعد البيانات والمؤشرات التنموية من شعب التخطيط في المديريات المذكورة ومديرية التخطيط العمراني ومديرية تخطيط الديوانية اضافة الى قسم التخطيط والتنمية الاستراتيجية في ديوان محافظة الديوانية.

ثامنا : ادوات التحليل :

تم الاستناد الى معامل جيني ومنحني لورنز في تحليل البيانات الخاصة بقطاع التربية ضمن اطار البحث ، ويعتبر كلٌ من معامل جيني ومنحي لورنز من اكثر الادوات الاحصائية دقة في الكشف عن عدالة التوزيع المكاني للثروات او الدخول ، لذا وقع الخيار عليها لتحديد مقدار العدالة المكانية لمشاريع تنمية الاقاليم للمحافظة .

المبحث الاول: الإطار النظري للبحث

اولا: التنمـــية المحلـــــية

المفهـــوم.

ينظر الكاتب ماري روس Mary Ross الى عمليه تنمية المجتمع المحلي بأنها العملية التي يتمكن من خلالها افراد المجتمع المحلي من تحديد الحاجات والاهداف وترتيبها وفقاً لأولوياتهم وهو ما يشجع روح والتعاون والتضامن في المجتمع (الكنز،2009: 27) . وفي تعريف الامم المتحدة سنة 1956 يشير الى ان" تنمية المجتمع هي العملية التي تستهدف الربط بين الجهود الاهلية وجهود السلطات الحكومية لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية ، وتكامل هذه المجتمعات في حياة الامم والشعوب وتمكينها من الاسهام الفعلي في التقدم القومي" (خاطر ، 2000 : 40) . كما ان تنمية المجتمع المحلي تستهدف تحسين الاحوال والظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهذا يعني ان هذا المستوى من التنمية يتجه نحو كافة مكونات البناء الاجتماعي في المجتمع المحلي ، أي لا يركز على جانب دون الاخر ، وبهذا المدخل تكون تنمية المجتمع المحلي تنمية متكاملة . (الكنز ، 2009 : 28) .

•ستراتيجيات التنمـــية المحلـية

لقد تناولت العديد من الكتابات نماذج من ستراتيجيات تنمية المجتمعات المحلية كان من أهمها هو :-

- •نموذج العمل الإنمائي عند تايلور Taylor :- قدم كارل تايلور نموذج لخطوات العمل الإنمائي على مستوى المجتمعات المحلية وتمثلت خطوات هذا النموذج :- (عبد الفتاح،2006 :48) .
- •التخطيط المنهجي لتنفيذ برامج المساعدات الذاتية.
- •تعبئة وتسخير الإمكانات الاقتصادية والاجتماعية لجماعات المجتمع المحلي .
- •تنمية الطموح المحلي .

●نموذج العمل الانمائي عند وليام بيدل w.Bidel: (الكنز،2009: 31)
قدم بيدل نموذجا ينظر الى مراحل العمل الانمائي، وتتمثل مراحله في :-
●المرحلة الاستكشافية ويقوم فيها اخصائي التنمية بمحاولة اكتساب ثقة اهالي وقيادات المجتمع المحلي.
●المرحلة النقاشية وتكون مهمة اخصائي التنمية في هذه المرحله توجيه مناقشة الاهالي لمشكلاتهم المحلية.
●مرحلة التقييم ويتم فيها معرفة الجوانب الايجابية والسلبية للعملية التنموية.
●مرحلة الاستمرار ويعمل اخصائي التنمية في هذه المرحلة على جعل العملية الانمائية عملية تلقائية ومستمرة داخل المجتمع المحلي.
ويعتبر منهج التمكين احد اهم مناهج التنمية المحليةوهي التي ستمكنهم من قوة مادية ومعنوية يستطيعون بواسطتها مجابهة الصعوبات المشاكل وتجعلهم اقدر على حلها" (الدرويش ، 2013 :21).

2 . العناصر الاساسية للتنمية المحلية .

تعددت ابعاد وعناصر التنمية المحلية بحسب رؤية المفكرين ، ولكن يمكن حصر بعض العناصر الاساسية وهي :
●-المشاركة المجتمعية :- و ينظر الى المشاركة في التنمية على انها مشاركة السكان والفئات المستهدفة في اتخاذ القرار وتنفيذ النشاطات التنموية المختلفة وعلى جميع المستويات (Frankly, 1985: 15) .
في حين عرفها Moatasim ،(56: 2005) بأنها " العملية التي يشترك فيها المختصون والمنظمات المجتمعية ومجموعات المجتمع والموظفون الحكوميون وغيرهم سوية لعمل شيء ما سواء كان ذلك بشكل شراكه رسمية او غير رسمية" .
●-الديمقراطية
ج-التكامل والتوافق:- ترتبط التنمية المحلية بالتنمية الوطنية بشكل عام وتعتبر جزءاً متمماً لها .
د-الاستخدام الكفوء للموارد
وبناءً على هذه العناصر الاربعة يمكن ان نحدد بعضا من اهداف التنمية المحلية وهي:
●تطوير الانسان المحلي من خلال المساهمة المباشرة في تنمية منطقته .
●التخفيف من الفوارق التنموية بين الاقاليم والولايات داخل الاقليم الواحد. (شريفي ،2000

ثانيا - التنمية المكانية

تشير كلمة التنمية المكانية الى ازالة المعوقات البنيوية الى تمثل عقبة في التطور المكاني واظهار القدرات الكامنة (خير ، 2000 : 14) وهناك من يعتبرها انها جوهر التنمية في ايجاد اساليب تتلاءم مع الهيكل المكاني وما يتمتع به من خصائص ومميزات حيث لا يمكن للتنمية ان تتمحور من دون وجود وعاء مكاني يحتويها لتتجسد اثارها في البيئة المحيطة بها وبدرجات متقاربة ومستويات متباينة (الجعفري ، 2010 :27) .
ان وضع الالية التنموية يعتمد في اساسه على خصائص المكان المختلفة النوع والمتباينة المستوى ، والتي تختلف باختلاف الاحيزة نفسها من خلال العناصر المكونة لها (البشرية والمادية كالأنشطة الاقتصادية والاجتماعية او العمرانية) (ابراهيم ، 2008 :2) ، حيث تمثل البنية المكانية نتاجاً لتفاعل عوامل عديدة منها الاقتصادية المحتوية للموارد والامكانات الطبيعية المتاحة للحيز المكاني والعوامل البشرية والمرتبطة بحجم السكان والهرم المتكون منه ومستوى التعليم وحجم الحيز نفسه المتمثل بالمساحة (ابراهيم ، 2010 : 1) .

بالإضافة لما سبق فان التنمية المكانية تعني بلوغ الهيكل المكاني للاقتصاد في أي مكان وفي أي وقت مرحلة تنسجم مع عملية النمو الاقتصادي ودعمها بشكل كفوء (195: 1978 ، kukcnski

1 . ستراتيجـــيات التنمـــية المكانـــية .

- استراتيجية نقل العاملين :-وهذه الاستراتيجية تعمل على تشجيع هجرة العمالة والانتقال الى الاقاليم او المناطق المتطورة للعمل فيها (388: 1969, Richardson-393) .
- ستراتيجية نقل الاستثمار وجوهر هذه الاستراتيجية يقوم على تشجيع حركة الصناعة والاستثمارات بالتوجه الى الاقاليم التي يكون فيها الضغط على الموارد اقل (الدليمي ، 1984 : 45).

ومن الممكن ان يكون للحكومة دور مهم في تحقيق هذه الاستراتيجية ، عن طريق خلق الظروف الملائمة لتوزيع الاستثمارات التنموية مكانياً واختيار مواقعها الجديدة اعتماداً على الانفاق الحكومي اضافة الى استثمارات القطاع الخاص ، وان الدور الحكومي قد يتخذ طرقاً عديدة منها ، ومن هذه الطرق ، الترغيب والترهيب 45 : 1979 ,Duncan-60)) :-

اسلوب الترغيب:- يعني قيام الدولة بتقديم المساعدات والتسهيلات للمستثمرين لتحديد مواقع مشاريعهم في الاقاليم الاقل تطوراً ، والتي تنوي الدولة النهوض بها ، حيث تقوم الحكومة المركزية بتقديم القروض والاعفاءات الضريبية والمنح المالية وغيرها من المساعدات لتحمل جزء من تكاليفها) .

- الترهيب:- وهو سعي الدولة لمنع عمليه النمو والقيام بمشاريع جديده في الاقاليم من خلال وضع المحددات والعراقيل او فرض القيود على حركة عوامل الانتاج .

ج -اقطاب النمو : تتطلب هذه الاستراتيجية تركيز الاستثمارات في مواقع مختارة او تطوير بؤر صناعية مختارة في مكان يتكون من صناعات قائدة ومنشآت دافعة ، لدعم الاقتصاديات الموقعية (الجبوري ، 2006 :48)

اما علاقة التنمية المكانية باللامركزية الإدارية ، فأنها تتبلور في سياقات الفعل التنموي بالمفهوم الحديث للتنمية القائم على التنمية المكانية التي تهدف الى احداث سلسلة من التغيرات الجذرية في المجتمع بهدف اكساب المجتمع القدرة على التطور الذاتي المتواصل بما يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة للمجتمع (الجعفري ، 2010: 33) .

لقد تضمنت خطتا التنمية الوطنية (2010-2014) ، (2013-2017) ، الانتقال من الادارة المركزية للاقتصاد الوطني الى الادارة اللامركزيه من اجل اعطاء دور اكبر للحكومات المحلية

وتعتبر الثنائية المكانية من اهم تحديدات خطة التنمية الوطنية (2010-2014) فطالبت بإعادة تصحيح التوزيع المكاني لاستثمارات الخطة ، ومن اهم المبادئ الداعمة لفلسفة النموذج التنموي في خطة التنمية الوطنية (2013-2017) هو القوة في اللامركزية لتحديد اولويات التنمية المكانية وتوزيع الاستثمارات مكانياً ونمط توزيع تخصيصات الاستثمار جغرافياً .

2- البعـــد المكانـي للتنمـية فـــي العـراق.

برزت الحاجة الى تقييم الواقع الفعلي ومحاولة ادخال البعد المكاني في فلسفة التخطيط القطاعي بهدف تحقيق معدلات عالية للنمو الاقتصادي مكانياً نتيجةً للتباين الحاصل في التنمية المكانية بين محافظات العراق للفترات الواقعة بين عامي (1950-1970) ، ومن المؤشرات على تلك الفترة يلاحظ ان النمط الاساسي للتنمية المكانية لم يكن يتجاوز أكثر من 3 مراكز حضرية كبيرة هي العاصمة بغداد والبصرة والموصل (العمار ، 2007 : 3) .

والدليل على ذلك نجد ان خطة (1970-1974) اشرت استمرار تفوق محافظة بغداد في اجمالي التخصيصات الاستثمارية بنسبة(23.9%) و محافظة البصرة 14.8% مما يعني

ان(38.7%)من اجمالي التخصيصات الاستثمارية قد تركز في محافظتين (وزارة التخطيط،1984: 92).
استمر هذا النمط من التفضيل في خطة (1976-1980)كذلك مع بعض الاستثناءات المتمثلة بظهور اقطاب نمو جديدة (صلاح الدين ، الانبار) وبنسبة (6.2%) و (9.9%) على التوالي من استثمارات ذات الخطة ، وهذا يبدو تحولاً ستراتيجياً في الإبعاد المكانية نحو اماكن جديدة تعمل كأقطاب نمو تقلل من هيمنة المراكز التقليدية (العمار ، 2007 : 4) .
اما في خطة المحافظات العراقية لسنة 1981-1985 فقد أكدت على ضرورة تقليل فجوة التنمية الاقتصادية – الاجتماعية في مناطق البلد والعمل على زيادة التوازن بين المناطق الاقل تطوراً وتلك الأكثر تطوراً كما أكدت على زيادة توفير الخدمات العامة للفئات الاقل دخلاً واعطاء المزيد من العناية في تقليل التفاوت المكاني بين الريف والمدينة (وزارة التخطيط،1981 :7-8).
اما فيما يتعلق بخطة 1986-1990 فقد اكدت على مواصلة الدعم الكامل للمجهود الحربي الى جانب تعزيز الاهداف الاقتصادية ذات العلاقة برفع المستوى المعاشي للسكان وتحقيق التنمية المتوازنة من خلال تحليل واقع التنمية المكانية والذي توصلت فيه الى اهمية تقليل التركز الاستثماري مكانياً في المحافظات الرئيسية (العمار،2007 :6).
وقد اضافت هذه الخطة مجموعة من الاهداف منها، وضع اسس ومؤشرات التنمية الاقليمية من خلال تقليل حصص المحافظات الاكثر تطوراً ، وعدم التركيز على العوامل الاقتصادية في توزيع المشاريع مع التأكيد على تحديد الأولويات بين المحافظات وفقاً للأنشطة والفعاليات مكانياً . فقد أوضحت إحدى الدراسات المعدة في وزارة التخطيط (وزارة التخطيط،1991 :55)، بان خلاصة ترتيب مستوى التطور بين المحافظات تؤكد على وجود فجوة تنموية واضحة حيث امكن تمييز ثلاثة مجاميع من المحافظات بحسب مستوى تطورها وكما يأتي :
أ-مجموعة المحافظات الأقل تطوراً وقد شملت 8 محافظات هي ذي قار بالمرتبة 18 ، واسط 17 ، السليمانية 16 ، دهوك 15 ، القادسية 14 ، ديالى 13 ، ميسان 12 .
ب-مجموعة المحافظات المتوسطة التطور وهي النجف 11 ، اربيل 15 ، كركوك 9 ، المثنى 8 ، بابل 7 ، كربلاء6 .
ج-مجموعة المحافظات المتطورة وهي نينوى5 ، الانبار 4، صلاح الدين 3، البصرة 2 ، واخيراً محافظة بغداد بالمرتبة الاولى .

اما عند تحليل الاطار العام لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للفترة 1991-1995 فهي وكما معروف تمثل الخطة الأولى بعد توقف الحرب العراقية الايرانية سنة 1988 وما يتطلب هذا من إعادة أعمار وتهيئة مستلزمات ذلك ، الا ان إحداث حرب الخليج الأولى 1990-1991 وما تلاها من عقوبات اقتصادية دولية متمثلة بالحصار الاقتصادي ، ومنذ عام 1990وما رافقها من ظروف غير طبيعية ، قد اثر ذلك بشكل كبير على عملية التنمية بكل ابعادها واتجاهاتها وحتى في تسميتها التي لم تصدر بقانون . اما اهدافها فهي الاخرى قد اكدت على توجيه الموارد بشكل عقلاني لتحقيق التنمية الشاملة ورفع المستوى المعاشي للسكان وتصحيح الاختلالات في الاقتصاد الوطني الى جانب تقديم الخدمات العامة وخاصة في قطاعي التربية والصحة ، اما على الصعيد المكاني فقد تضمنت اهدافها التأكيد على التوسع في توفير ونشر الخدمات الاجتماعية وتقليل التباين المكاني وذلك باعتماد المعايير التخطيطية لكل خدمة (وزارة التخطيط،1995 :25

3-المؤشرات الإحصائية المستخدمة في قياس عدالة توزيع الدخول او ثمار التنمية

معامل جيني .

معامل جيني (نسبة للعالم كواردو جيني) من المقاييس الهامة والاكثر شيوعاً في قياس عدالة توزيع الدخل ، تعتمد فكرته على منحني لورنز ، يمتاز معامل جيني بانه يعطي قياساً رقمياً لعدالة

التوزيع ، ولقد اقترح عالم الرياضيات الايطالي (جيني) مقياساً جبرياً لدرجة التفاوت في توزيع الدخل ، الذي يمثل نسبة المساحة بين خط (45) ومنحني لورنز، أي المساحة الكلية تحت خط الـ(45) انظر شكل (4). بمعنى اخر فان معامل جيني ينحصر بين الصفر والواحد ، حيث يكون صفراً عندما ينطبق منحني لورنز على خط التساوي وتكون المساحة مساوية للصفر ويكون عندها توزيع الدخل متساوياً لجميع افراد المجتمع (التوزيع الامثل للدخل) ، بينما يكون معامل جيني مساوياً للواحد عندما ينطبق منحني لورنز على الخط الافقي والخط العمودي وفي هذه الحالة يكون توزيع الدخل في اسوأ احواله ، أي انه كلما كانت قيمة معامل جيني صغيرة كلما كانت عدالة توزيع الدخل افضل .

وتوجد صيغ رياضية مختلفة لحساب معامل جيني من ابسطها الصيغة الآتية :-

المساحة بين منحني لورنز والخط المرشد

معامل جيني =

المساحة الاجمالية تحت الخط المرشد

(المشهداني وشاوي ، 2002 : 172) .

ثالثا : التخطيط المكاني .

●المفهوم والمستويات

يشير التخطيط المكاني الى الطرق المستخدمة من قبل القطاع العام في التأثير على توزيع السكان والانشطة المختلفة في الفضاءات بمقاييس متعددة، وهو يشمل جميع مستويات التخطيط لاستخدام الاراضي بما في ذلك التخطيط الحضري والريفي، والتخطيط الاقليمي ، والخطط المكانية الوطنية ، والمستويات الدولية .

ويعد مفهوم المكان من المسائل الاساسية في دراسة الظواهر الانسانية و علاقتها مع معطيات الطبيعة (الارض والمناخ والموارد و .... الخ) (الكناني ، 2005 : 11) .

ويعد البعد المكاني محاولة لإيجاد الطريقة المناسبة والممكنة للنشاطات المختلفة ، وكيفية التوزيع والربط بينهما ، وايجاد العلاقة المناسبة للمسافات ، وكذلك امكانية التقدير فيما بينهم .

في ضوء ذلك يمكن تعريف التخطيط المكاني ، بأنه احد الاساليب المستخدمة لتحقيق الاهداف الاجتماعية والاقتصادية وتحقيق التقدم المنشود في زمن محدد ، فهو يسهم في ربط المشروعات والقطاعات ببعضها بعض بما يساعد على اختيار المشروعات تبعاً لجدواها وتأثيراتها على تحقيق الاهداف .

●مستويات التخطيط المكاني

يتطلب التخطيط المكاني التعامل بأسلوب علمي من خلال ثلاثة مستويات مكانية ، ولكل مستوى وظائف محددة وهذه المستويات :

1-التخطيط المكاني على المستوى القومي (

2-التخطيط المكاني على المستوى الاقليمي (الاقليمي – المحلي) :- وفيه تتم دراسة الانشطة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمنطقة المحلية وتأثيراتها ومن ثم الاقليم الذي يحتويها (التميمي ، 2009 : 2) .

3-التخطيط المكاني على المستوى المحلي :- يعد هذا المستوى من التخطيط الاكثر تفصيلا ويهتم بتحديد المواقع الفعلية للنشاطات الاقتصادية والاجتماعية بغية تحقيق استغلال افضل للموارد الموجودة فيه مع الاخذ بنظر الاعتبار ضرورة تحقيق عدالة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الاقليم، وذلك خلال مدة زمنية معينة (Gillie, 1975: 79). ويتداخل هذا المستوى مع المستوى الثاني ويعد جزءاً مكملاً له وهو تخطيط جزئي ضمن منطقة محدودة (الشويكي ،2003 : 3)

•مبررات التخطيط المكاني : يمكن ايجازها بما يأتي

1-التخطيط المكاني يتجاوز سلبيات التخطيط الاقتصادي والقطاعي المجرد من الوعاء المكاني اذ يضمن الاستخدام الامثل للموارد المتاحة ويقلل نسب الهدر فيها وهذا يعني تحقيق هدف الكفاءة في الاستثمار الى جانب تحقيق هدف العدالة الاجتماعية في توزيع ثمار التنمية على عموم مناطق البلد (الزبيدي، 2009 : 37)

- ازالة وتقليل الحواجز بين المواطن واجهزة الدولة ، وفي تحجيم ظاهرة اللامبالاة السلبية تجاه سياسات الدولة وخططها التنموية وجعلها سلوكاً ايجابياً يشارك في بلورة خطط التنمية وتلافي ضعف ادراك المواطن لاثره فيها (مقلد ، 1985 : 324) .
- التخطيط المكاني يمكن ان يحقق المشاركة المجتمعية الديمقراطية الفعالة والواسعة للسكان في جميع المستويات سواء الرسمية منها او الجماهيرية في بناء الاهداف وتحديد المتطلبات الاساسية ، وبتفاعل بين ذوي العلاقة او المصلحة او من يمثلهم(الجعفري ، 3 : 2010

المبحث الثاني: الجانب العملي

اولا: -نبذة تعريفيه عن منطقة البحث

تعود البدايات الاولى لمدينة الديوانية الى سنة (1747)م ، حيث كانت قرية صغيرة ذات مساكن من الصرائف تحيط بقلعة وديوان عشيرة الخزاعل ، ثم تخطت الضفة اليمنى لنهر الديوانية لتشكل النواة الحقيقية للمدينة ، (الحسيني ،2012 : 52) كانت القادسية الموطن الرئيسي للتنمية الزراعية في وقت مبكر وكانت واحدة من اوائل التطورات الحضارية في العالم ، حيث كانت نيبور واحدة من اهم المدن القديمة (الان الموقع التاريخي لنيبور القديمة) ولا تزال اطلالة المدن القديمة موجودة وهي بمثابة تذكار تاريخي من تأريخ القادسية القديم (الخطة الهيكلية ، 2014 : 7) .

ووفقاً لمؤشرات التنمية المكانية لسنة 2015 الصادرة من مديرية تخطيط الديوانية التي اشارت ان سكان محافظة القادسية يبلغ 1.250.169 وقد اعتمد هذا التقدير ضمن الاطار الميداني للبحث .

جدول(1) عدد السكان والمساحة حسب الوحدات الادارية لمحافظة القادسية لسنة 2015

ت	القضاء	الناحية	عدد السكان	المساحة كم^2
1	قضاء الديوانية	الديوانية	425.416	404
		السنية	45.025	214
		الشافعية	49.698	379
		الدغارة	64.006	286
المجموع			**584.145**	**1.283**
2	قضاء عفك	عفك	52.612	524
		نفر	24.274	692
		ال بدير	58.205	1.942
		سومر	39.406	617
المجموع			**174.497**	**3.775**

3	قضاء الشامية	الشامية	94.119	202
		غماس	94.613	479
		المهناوية	43.781	204
		الصلاحية	31.674	76
المجموع			**264.184**	**961**
4	قضاء الحمزة	الحمزة	129.482	618
		السدير	41.706	590
		الشنافية	56.152	1.197
المجموع			227.340	2.405
	مجموع القادسية		**1.250.169**	**8.442**

المصدر : من عمل الباحث بالاستناد الى :مؤشرات التنمية المكانية/ مديرية تخطيط الديوانية – 2015 ،الخطة الهيكلية لمحافظة القادسية ، اذار ، 2014

ثانيا : قياس العدالة المكانية لمشاريع برنامج تنمية الاقاليم

بهدف قياس مدى الملاءمة المكانية وعدالة التوزيع المكاني للتخصيصات الاستثمارية لمشاريع تنمية الاقاليم لمحافظة القادسية للمدة 2007-2015م ، تم استخدام معامل جيني ومنحني لورنز.

وانطلاقاً من دقة معامل جيني ومنحني لورنز في قياس عدالة التوزيع للثروات ، فقد تم استخدامهم لقياس عدالة توزيع التخصيصات الاستثمارية لمشاريع تنمية الاقاليم وبنفس مبدأ توزيع الثروات او الدخول ، وعليه فقد تم اختيار البنى التحتية التي تقع ضمن اطار برنامج تنمية الاقاليم لمحافظة القادسية للمده ما بين (2007-2015)م ، وتم استثناء مشاريع خطة عام 2006 لعدم وجود البيانات الكافية لمشاريع تنمية الاقاليم للقطاعات المذكورة ، ولذلك لم نتمكن من ادراجها ضمن مدة الدراسة .

وبذلك فان معادلة قيمة جيني ستكون(الزبيدي،2012 :149) :-

1- قطاع التربية :

وهو من خدمات البنى التحتية المهمة وتعاني محافظة القادسية بشكل عام من وجود عجز كبير في عدد الابنية المدرسية مع الزيادة المستمرة في اعداد الطلبة وللجنسيين ، خاصة في المدارس الابتدائية مما ادى الى ظهور حالة المدارس المزدوجة والمدارس الثلاثية .

أ-حساب نسبة العجز

المجلد : ١ العدد : ١ لسنة : ٢٠١٧

جدول(2)نسبة العجز في قطاع التربية بحسب الوحدات الإدارية في المحافظة

ت	الوحدة الادارية	عدد المدارس الموجودة)1(	عدد الابنية الموجودة)2(	العجز في الابنية المدرسية 2-13=	نسبة الخدمة % (2/1)=4	نسبة العجز لكل وحدة ادارية (3/1)=5	*نسبة العجز على مستوى المحافظة (∑3/3)=6
1	الديوانية	261	159	102	61	39	32
2	الدعارة	64	48	16	75	25	5
3	السنية	44	25	19	57	43	6
4	الشافعية	46	32	14	70	30	4.3
5	الحمزة	89	57	32	64	46	10
6	السدير	40	24	16	60	40	5
7	الشنافية	45	37	8	82	18	3
8	الشامية	77	45	32	58	42	10
9	المهناوية	40	33	7	83	17	2
10	الصلاحية	29	22	7	76	24	2.1
11	عماس	68	47	21	69	31	6.5
12	عفك	47	33	14	70	30	4.3
13	ال بدير	63	49	14	78	22	4.3
14	نفر	25	18	7	72	28	2.1
15	سومر	50	39	11	78	22	3.4
المجموع		**980**	**668**	**320**		**457**	**100%**

المصدر : الباحث بالاعتماد على بيانات المديرية العامة لتربية الديوانية – قسم التخطيط التربوي 2015-2016 .

ملاحظة:-مؤشرات العجز تراكميه لغاية عام 2015

*نسبة العجز على مستوى المحافظة=(القيمة في العمود3)/مجموع العمود الثالث

ب-حساب نسبة مجموع التخصيصات ونسب السكان والمساحة والعج

جدول(3) نسبة مجموع التخصيصات لقطاع التربية للمدة من (2007-2015) بحسب الوحدات الادارية (المبلغ بالدينار العراقي)

ت	الوحدة الادارية	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	مجموع التخصيصات	نسبة مجموع التخصيص
1	الديوانية	6251	1006	830	1255	1789	1267	6537.5	671	2043	21649.5	19.3
2	الدعارة	1128	668	557	0	1001	748	2427.5	0	961	7490.5	6.7
3	السنية	170	458	442	100	294	819	2219.5	607	558	5667.5	5
4	الشافعية	127	332	557	700	945	573	3516.5	141	481	7372.5	6.5
5	الحمزة	712	270	108	1127	1184	1050	5332	1625	1454	12862	12
6	السدير	0	246	273	527	372	0	915.5	0	103	2436.5	2.1
7	الشنافية	0	246	111	300	1005	0	2284.8	671	1027	5644.8	5
8	الشامية	293	681	669	400	708	319	3751.6	1960	1490	10271.6	9.1
9	المهناوية	174	225	0	600	800	319	2331	67	172	4688	4.1
10	الصلاحية	318	111	111	0	781	200	548	131	236	2436	2.1
11	عماس	233	736	668	827	1080	1050	1806.5	162	728	7290.5	7
12	عفك	0	270	54	827	1161	1250	5549.5	2153	1468	12732.0	11.3
13	ال بدير	314	302	223	1127	1086	0	74	0	285	3411	3
14	نفر	0	0	54	1127	598	0	955.5	141	418	3293.5	2.9
15	سومر	160	0	108	600	455	0	2711.5	0	427	4461.5	3.9
المجموع		9880	5551	4765	9517	13259	7595	40960.9	8329	11851	111707.9	%100

المصدر : الباحث بالاعتماد على بيانات قسم التخطيط والتنمية الاستراتيجية في ديوان محافظة الديوانية

جدول(4) النسبة المئوية لمجموع التخصيص ونسبة السكان الكلية ونسبة المساحة الكلية ونسبة العجز لقطاع التربية وبحسب الوحدات الاداري في محافظة القادسية

ت	الوحدة الادارية	نسبة مجموع التخصيص %	نسبة السكان الكلية %	نسبة المساحة الكلية %	نسبة العجز %
1	الديوانية	19.3	34	4.4	32
2	الدغارة	6.7	4	3.1	5
3	السنية	5	4	2.5	6
4	الشافعية	6.5	4	5	4.3
5	الحمزة	12	10.3	7.3	10
6	السدير	2.1	3.3	6.6	5
7	الشنافية	5	4.5	14	3
8	الشامية	9.1	8	2.2	10
9	المهناوية	4.1	3.5	2	2
10	الصلاحية	2.1	2.5	1.4	2.1
11	غماس	7	7.5	5.2	6.5
12	عفك	11.3	4.3	7	4.3
13	ال بدير	3	5	24	4.3
14	نفر	2.9	2	8.3	2.1
15	سومر	3.9	3.1	7	3.4
المجموع		%100	%100	%100	%100

المصدر : الباحث بالاعتماد على بيانات :

- ديوان محافظة الديوانية – دائرة التخطيط وادارة المشاريع .
- مديرية تخطيط الديوانية – مؤشرات التنمية المكانية / السكان /2015 .
- مديرية التخطيط العمراني -الخطة الهيكلية لمحافظة الديوانية – اذار 2014
- المديرية العامة لتربية الديوانية – قسم التخطيط التربوي 2015.

ملاحظة:-

- تم استخراج قيم نسبة مجموع التخصيص من جدول (3).
- نسبة السكان=عدد سكان الوحدة الإدارية/مجموع السكان الكلي للمحافظة
- نسبة المساحة الكلية=مساحة الوحدة الادارية/المساحة الكلية للمحافظة
- تم استخراج نسبة العجز من جدول(2)

ج-حساب قيم معامل جيني :-

بعد استخراج النسب الاساسية الاربعة التي تعتمد عليها معادلة معامل جيني وهي نسبة مجموع التخصيصات ، نسبة السكان الكلية ، نسبة المساحة الكلية ، نسبة العجز. نقوم بعد ذلك باستخراج المتجمع الصاعد لكل من نسب مجموع التخصيصات والعامل الاول وهو نسبة السكان لاستخراج قيمة معامل جيني لعامل السكان لقطاع التربية .

المجلد : ١ العدد : ١ لسنة : ٢٠١٧

جدول (5) المتجمع الصاعد لنسبة مجموع التخصيصات ونسبة السكان الكلية لقطاع التربية وبحسب الوحدات الادارية .

ت	الوحدة الإدارية	نسبة مجموع التخصيص Ni	المتجمع الصاعد للتخصيص ni-1	نسبة السكان الكلية Si	المتجمع الصاعد للسكان Si-1	Si-(1+si)ni
1	الديوانية	19.3	19.3	34	34	1312.4
2	الدغارة	6.7	26	4	38	281.4
3	السنية	5	31	4	42	230
4	الشافعية	6.5	37.5	4	46	325
5	الحمزة	12	49.5	10.3	56.3	799
6	السدير	2.1	51.6	3.3	59.6	132
7	الشنافية	5	56.7	4.5	64.1	343
8	الشامية	9.1	65.7	8	72.1	728.9
9	المهناوية	4.1	69.8	3.5	75.6	324.3
10	الصلاحية	2.1	71.9	2.5	78.1	169
11	غماس	7	78.9	7.5	85.6	652
12	عفك	11.3	90.2	4.3	89.9	1065
13	ال بدير	3	93.2	5	94.9	300
14	نفر	2.9	96.1	2	96.9	286.8
15	سومر	3.9	100	3.1	100	402
المجموع		100%		%100		**7350**

قيمة معامل جيني لقطاع التربية/عامل السكان

وتؤشر القيمة المستخرجة وجود عدالة في توزيع التخصيصات الاستثمارية لبرنامج تنمية الاقاليم بين الوحدات الادارية استنادا الى عامل السكان في تقديم خدمة التربية للمدة(٢٠٠٧-٢٠١٥). اما بالنسبة لمعامل جيني لقطاع التربية– عامل المساحة فقد تم احتساب المتجمع الصاعد لنسب مجموع التخصيصات حسب المساحة لاستخراج قيمة معامل جيني وكما موضح في جدول رقم (١٤)

ثم نقوم باستخراج المتجمع الصاعد لنسب مجموع التخصيصات للعامل الثاني وهو نسبة لمساحة لاستخراج قيمة معامل جيني لعامل المساحة لقطاع التربية وكما موضح في جدول(14)

جدول (٦) المتجمع الصاعد لنسبة مجموع التخصيص ونسبة المساحة الكلية لقطاع التربية

ت	الوحدة الادارية	نسبة مجموع التخصيص Ni	المتجمع الصاعد للتخصيصات Ni-1	نسبة المساحة الكلية Si	المتجمع الصاعد للمساحة الكلية Si-1	Si-(1+si)ni
1	الديوانية	19.3	19.3	4.4	4.4	169.8
2	الدغارة	6.7	26	3.1	7.5	71
3	السنية	5	31	2.5	10	62.5
4	الشافعية	6.5	37.5	5	15	130
5	الحمزة	12	49.5	7.3	22.3	355
6	السدير	2.1	51.6	6.6	28.9	74.5
7	الشنافية	5	56.7	14	42.9	284.5
8	الشامية	9.1	65.7	2.2	45.1	430.4
9	المهناوية	4.1	69.8	2	47.1	201.3
10	الصلاحية	2.1	71.9	1.4	48.5	104.7
11	غماس	7	78.9	5.2	53.7	412.3
12	عفك	11.3	90.2	7	60.7	765
13	ال بدير	3	93.2	24	84.7	326
14	نفر	2.9	96.1	8.3	93	293.7
15	سومر	3.9	100	7	100	417.3
المجموع		100%		%100		**4098**

قيمة معامل جيني لقطاع التربية /عامل المساحة

ويظهر هنا ان قيمة معامل جيني تقترب من ال (1) مما يعني التوجه نحو اللاعدالة في توزيع التخصيصات مكانيا بين الوحدات الإدارية في المحافظة طبقا الى عامل المساحة للمدة المذكورة واخيراً نستخرج المتجمع الصاعد لكل من نسب مجموع التخصيصات والعامل الثالث وهو نسبة العجز لاستخراج قيمة معامل جيني لعامل العجز لقطاع التربية .

جدول(7) المتجمع الصاعد لنسبة مجموع التخصيص ونسبة العجز لقطاع التربية وبحسب الوحدات الادارية .

ت	الوحدات الادارية	نسبة مجموع التخصيص Ni	المتجمع الصاعد للتخصيص ni-1	نسبة العجز الكليه SI	المتجمع الصاعد للعجز Si-1	(Si-1+si)ni
1	الديوانية	19.3	19.3	32	32	1235.2
2	الدغارة	6.7	26	5	37	281.4
3	السنية	5	31	6	43	245
4	الشافعية	6.5	37.5	4.3	47.3	335.4
5	الحمزة	12	49.5	10	57.3	807.6
6	السدير	2.1	51.6	5	62.3	141.33
7	الشنافية	5	56.7	3	65.3	341.5
8	الشامية	9.1	65.7	10	75.3	776.2
9	المهناوية	4.1	69.8	2	77.3	325.1
10	الصلاحية	2.1	71.9	2.1	79.4	171
11	غماس	7	78.9	6.5	85.9	646.8
12	عفك	11.3	90.2	4.3	90.2	1067.8
13	ال بدير	3	93.2	4.3	94.5	296.4
14	نفر	2.9	96.1	2.1	96.6	286.2
15	سومر	3.9	100	3.4	100	403.26
المجموع		100%				**7360**

قيمة معامل جيني لقطاع التربية /عامل العجز

وكما تشير نتائج التحليل فقد كانت قيمة معامل جيني هي الاقل في قطاع التربية بالنسبة لعامل العجز (0.26) ، وتشير هذه القيمة الى عدالة التوزيع المكاني في توزيع تخصيصات برنامج تنمية الاقاليم بين الوحدات الادارية في المحافظة بالنسبة الى عامل العجز في تقديم الخدمة لقطاع التربية للمدة نفسها.

ثانيا - قطاع الماء

يعتبر قطاع الماء من القطاعات الرئيسية التي تندرج ضمن خدمات البنى التحتيه ورغم ما تم تنفيذه من مشاريع الماء الا ان نسبة العجز لا تزال مقلقة في هذا القطاع خاصة في المناطق الريفية والنائية ويعرف العجز في خدمة معينة بانه مقدار الفرق ما بين الخدمة كواقع حال وما بين الخدمة نفسها كمعيار قياسي .

أ – حساب نسبة العجز

جدول (8) نسبة العجز في قطاع الماء بحسب الوحدات الإدارية في المحافظة .

ت	الوحدة الادارية	عدد السكان		الطاقة المتاحة م^3/ يوم (1)	الاحتياج الفعلي م / ^{3}يوم (2)	مقدار العجز يوم / ^{3}م 3=1-2	نسبة العجز* لكل وحدة ادارية 4=1/(1-2)	نسبة العجز على مستوى المحافظة % 5=3/∑3
		حضر	ريف					
1	الديوانية		33.048	116200	143.862	27662	23	37
2	الدغارة		44.057	12300	13959	1659	13	2.2
3	السنية		34.39	10000	10897	897	9	1.2
4	الشافعية		38.418	10845	12920	2075	19	3
5	الحمزة		45.195	24000	29594	5594	23	8
6	السدير		34.293	9200	11047	1847	20	3
7	الشنافية		35.779	14100	16374	2274	16	3
8	الشامية		37.754	25000	27852	2852	11	4
9	المهناوية		33.909	8300	11075	2775	33	4
10	الصلاحية		28.113	7000	8553	1553	22	2.1
11	غماس		60.906	16800	25791	8991	53	12
12	عفك		18.083	13500	20454	6954	51	9.5
13	ال بدير		38.913	10005	14987	4982	49	7
14	نفر		20.177	5000	6452	1452	29	2
15	سومر		28.464	8800	10269	1469	16	2
المجموع						**73036**		**100**

المصدر : الباحث بالاعتماد على :

مديرية تخطيط الديوانية - مؤشرات التنمية المكانية-وتعتبر مؤشرات العجز تراكميه لغاية 2015

مديرية ماء الديوانية –شعبة التخطيط والمتابعة–مؤشرات الشحه في مياه الشرب

*نسبة العجز لكل وحدة ادارية =

ب-حساب نسبة مجموع التخصيصات ونسب المساحة والسكان والعجز:- المقصود هو نسبة مجموع التخصيصات المرصودة لبرنامج تنمية الاقاليم لقطاع الماء في محافظة القادسية للمدة (2007-2015)م وكما موضح في جدول(9)

جدول (9) نسبة مجموع التخصيصات لقطاع الماء للمدة (2007-2015) بحسب الوحدات الادارية. (المبلغ بالمليار دينار عراقي).

ت	الوحدة الادارية	تخصيص 2007	تخصيص 2008	تخصيص 2009	تخصيص 2010	تخصيص 2011	تخصيص 2012	تخصيص 2013	تخصيص 2014	تخصيص 2015	مجموع التخصيص	نسبة مجموع التخصيص
1	الديوانية	3734	1000	3000	0	0	4887	6320	37482	18699	75122	40
2	الدغارة	1057	2000	1500	7000	2350	2200	2040	1761	0	19908	10
3	السنية	299	0	0	0	0	2710	5040	1301	255	9605	5
4	الشافعية	220	0	0	0	0	2039	5857	2186	422	10724	6
5	الحمزة	2475	0	0	625	525	4596	3230	2118	1111	14680	7.7
6	السدير	0	0	0	625	1725	2003	6540	1152	1500	13545	7
7	الشنافية	0	0	0	0	0	1490	40	279	236	2045	1
8	الشامية	3002	0	0	0	0	4048	80	134	0	7264	4
9	المهناوية	0	3000	1500	8000	2000	2299	40	0	0	16839	8.8
10	الصلاحية	0	0	0	0	0	263	40	178	0	481	0.25
11	غماس	0	0	0	0	0	1993	700	813	272	3778	2
12	عفك	0	0	0	0	0	3036	1720	773	266	5795	3
13	ال بدير	0	0	0	0	0	957	942	472	1405	3776	2
14	نفر	0	0	0	0	0	1750	40	0	0	1790	1
15	سومر	1127	0	0	0	0	1403	690	880	267	4367	2.3
	المجموع	**11914**	**6000**	**6000**	**162250**	**6600**	**35674**	**33319**	**49529**	**24433**	**189719**	**100%**

المصدر : الباحث بالاعتماد على بيانات قسم التخطيط والتنمية الاستراتيجية – محافظة القادسية

المجلد : ١ العدد : ١ لسنة : ٢٠١٧

جدول (10) النسبة المئوية لمجموع التخصيصات ونسبة السكان الكلية ونسبة المساحة ونسبة العجز الكلية لقطاع الماء وبحسب الوحدات الادارية في محافظة القادسية.

ت	الوحدة الادارية	نسبة مجموع التخصيص	نسبة السكان الكلية	نسبة المساحة الكلية	نسبة العجز
1	الديوانية	40	34	5	37
2	الدغارة	10	5.1	3.3	2.2
3	السنية	5	3.6	2.5	1.2
4	الشافعية	6	3.9	4.4	3
5	الحمزة	7.7	10.3	7.3	8
6	السدير	7	3.3	7	3
7	الشنافية	1	4.4	14	3
8	الشامية	4	7.5	2.3	4
9	المهناوية	8.8	3.5	2.4	4
10	الصلاحية	0.25	2.5	0.9	2.1
11	غماس	2	8	5.6	12
12	عفك	3	4.2	6	9.5
13	ال بدير	2	4.6	23	7
14	نفر	1	2	8	2
15	سومر	2.3	3.1	7	2
المجموع		**100%**	**100%**	**100%**	**100%**

المصدر : الباحث بالاعتماد على

- مديرية التخطيط العمراني– الخطة الهيكلية لمحافظة الديوانية آذار 2014 :11 .
- مديرية تخطيط الديوانية –مؤشرات التنمية المكانية –السكان-2015 .
- مديرية ماء الديوانية – شعبة التخطيط والمتابعه– بيانات الشحة في ماء الشرب - 2015.

ملاحظة:-

- تم استخراج قيم نسبة مجموع التخصيص من جدول (9).
- نسبة السكان=عدد سكان الوحده الاداريه/مجموع السكان الكلي للمحافظة
- نسبة المساحة الكليه=مساحة الوحدة الادارية/المساحة الكلية للمحافظة
- تم استخراج نسبة العجز من جدول (8)

ج- حساب قيم معامل جيني

جدول (11) المتجمع الصاعد لنسبة مجموع التخصيص ونسبة السكان الكلية لقطاع الماء وبحسب الوحدات الادارية .

ت	الوحدة الادارية	نسبة مجموع التخصيص	نسبة السكان الكلية	نسبة المساحة الكلية	نسبة العجز
1	الديوانية	40	34	5	37
2	الدغارة	10	5.1	3.3	2.2
3	السنية	5	3.6	2.5	1.2
4	الشافعية	6	3.9	4.4	3
5	الحمزة	7.7	10.3	7.3	8
6	السدير	7	3.3	7	3
7	الشنافية	1	4.4	14	3
8	الشامية	4	7.5	2.3	4
9	المهناوية	8.8	3.5	2.4	4
10	الصلاحية	0.25	2.5	0.9	2.1
11	غماس	2	8	5.6	12
12	عفك	3	4.2	6	9.5
13	ال بدير	2	4.6	23	7
14	نفر	1	2	8	2
15	سومر	2.3	3.1	7	2
المجموع		**100%**	**100%**	**100%**	**100%**

- قيمة معامل جيني لقطاع الماء / عامل السكان

نلاحظ ان قيمة معامل جيني لقطاع الماء / عامل السكان هي (0.32) وهي عدالة مقبولة من ناحية توزيع تخصيصات برنامج تنمية الاقاليم بين الوحدات الادارية لقطاع الماء اعتماد على نسبة عامل السكان للمدة 2007-2015

بعد ذلك نستخرج المجتمع الصاعد نسبة عامل المساحة الكلية لقطاع الماء وبحسب الوحدات الادارية للمحافظة وذلك لاستخراج قيمة معامل جيني لعامل المساحة لقطاع الماء وكما موضح في جدول(8) .

المجلد : ١ العدد : ١ لسنة : ٢٠١٧

جدول (12) المتجمع الصاعد لنسبة مجموع التخصيص ونسبة المساحة الكلية لقطاع الماء بحسب الوحدات الادارية

ت	الوحدة الادارية	نسبة مجموع التخصيص Ni	المتجمع الصاعد للتخصيص 1ni-	نسبة المساحة الكلية Si	المتجمع الصاعد للمساحة Si-1	(Si-1+Si) ni
1	الديوانية	40	40	5	5	400
2	الدغارة	10	50	3.3	8.3	116
3	السنية	5	55	2.5	10.5	65
4	الشافعية	6	61	4.4	14.9	115.8
5	الحمزة	7.7	68.7	7.3	22.2	227.15
6	السدير	7	75.7	7	29.2	253.4
7	الشنافية	1	76.7	14	43.2	57.2
8	الشامية	4	80.7	2.3	45.5	191.2
9	المهناوية	8.8	89.5	2.4	47.9	442.6
10	الصلاحية	0.25	89.75	0.9	48.8	12.425
11	غماس	2	91.75	5.6	54.4	120
12	عفك	3	94.75	6	60.4	199
13	ال بدير	2	96.75	23	83.4	212.8
14	نفر	1	97.75	8	91.4	99.4
15	سومر	2.3	100	7	98.4	242.4
المجموع						**2754.37**

قيمة معامل جيني لقطاع الماء / عامل المساحة

وتشير هذه القيمة الى وجود عدم عدالة بشكل كبير في توزيع تخصيصات برنامج تنمية الاقاليم بين الوحدات الإدارية للمحافظة طبقا لعامل نسبة المساحة لقطاع الماء للمدة (2007-2015)

ثم نقوم باستخراج المجتمع الصاعد لنسبة العجز لقطاع الماء لغرض حساب قيمة معامل جيني لعامل العجز لقطاع الماء.

المجلد : ١ العدد : ١ لسنة : ٢٠١٧

جدول (١٣) المتجمع الصاعد لنسبة مجموع التخصيص ونسبة العجز لقطاع الماء حسب الوحدات

ت	الوحدة الادارية	نسبة مجموع التخصص Ni	المتجمع الصاعد للتخصيص 1ni-	نسبة العجز Si	المتجمع الصاعد للعجز1-Si	(Si-1+Si)*ni
1	الديوانية	40	40	37	37	2960
2	الدغارة	10	50	2.2	39.2	414
3	السنية	5	55	1.2	40.4	208
4	الشافعية	6	61	3	43.4	278.4
5	الحمزة	7.7	68.7	8	51.4	457.38
6	السدير	7	75.7	3	54.4	401.8
7	الشنافية	1	76.7	3	57.4	60.4
8	الشامية	4	80.7	4	61.4	261.6
9	المهناوية	8.8	89.5	4	65.4	610.7
10	الصلاحية	0.25	89.75	2.1	67.5	17.4
11	غماس	2	91.75	12	79.5	183
12	عفك	3	94.75	9.5	89	295.5
13	ال بدير	2	96.75	7	96	206
14	نفر	1	97.75	2	98	100
15	سومر	2.3	100	2	100	234.6
المجموع		**100%**		**100%**		**6386.3**

قيمة معامل جيني لقطاع الماء / عامل العجز

تحليل النتائـــج

بعد استخراج قيم معامل جيني واستناداً الى منحنى لورنز للقطاعات الخدمية (الماء – التربية – المجاري) ضمن تخصيصات برنامج تنمية الاقاليم للمدة من (2007-2015) وبحسب الوحدات الادارية في محافظة القادسية، وكما موضح في الجدول (22)

جدول (14) قيم معامل جيني بالاعتماد على نسب مجموع التخصيص ونسب المساحة والسكان والعجز.

ت	القطاع	قيمة معامل جيني		
		السكان	المساحة	العجز
1	الماء	0.32	0.72	0.36
2	التربية	0.27	0.59	0.26

وطبقاً لمفهوم معامل جيني الذي تم توضيحه في بداية المبحث الثالث من الفصل الثالث وحدود قيمه المحصورة بين (0-1)، ومن خلال مقارنة ما حصلنا عليه من قيم جيني للقطاعين استناداً الى عوامل (السكان والمساحة والعجز)، نرى ان قيم معامل جيني تتراوح بين27,. و 32,. لعامل السكان لقطاع التربية والماء على التوالي وتعني ان هنالك عدالة في توزيع التخصيصات وفقا لمعيار السكان وهو الاساس المعتمد في التوزيع المكاني التخصيصات المالية بين الوحدات الادارية في المحافظة، اما بالنسبة لعامل المساحة فقد تراوح بين ٧٢، و٥٩، وهي تعني عدم العدالة في توزيع تخصيصات برنامج تنمية الاقاليم بين الوحدات الادارية للمحافظة طبقاً لعامل نسبة المساحة لقطاع الماء وقطاع التربية للمده المذكورة. وبالنسبة لعامل العجز فقد تراوح بين ٢٦، و٣٦، مما يعني العدالة في توزيع التخصيصات على اساس العجز.

وبالتالي فإننا نجد من القيم المختلفة لمعامل جيني الواردة في جدول14 انه كلما ازدادت المساحة بين منحني لورنز وخط التساوي فان قيمة معامل جيني سيقترب من (1) مما يشير الى عدم العدالة في توزيع التخصيصات بين الوحدات الادارية وكلما قلت المساحة بين خط التساوي

ومنحني لورنز فان قيمة معامل جيني تقترب من الصفر وهذا يعني العدالة في التوقيع المكاني للتخصيصات الاستثمارية لبرنامج تنمية الاقاليم. .

المبحث الثالث: الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات :

من خلال ما تم عرضه من المفاهيم والنظريات الفلسفية حول منظور التنمية وماهية التنمية المكانية وتعريف التخطيط التنموي الاستراتيجي ومن ثم التخطيط المكاني للاقليم وبعد الخوض في الاطار الميداني للدراسة، نستنتج الاتي:

- ان مسألة (اين) يتم توزيع المشاريع التنموية له نفس اهمية (نوع) تلك المشاريع على عملية التخطيط المحلي لان كلمة (أين) تتضمن جانب العدالة الاجتماعية في توزيع ثمار التنمية ، ان هذين السؤالين (أية مشاريع ؟واين توزع؟) هما جوهر التخطيط المحلي.
- ان القيام بعملية قياس مستوى التنمية المكانية ومقدار التطور في عموم المحافظة باستخدام المقاييس والمعاملات التخطيطية في توزيع تخصيصات برنامج تنمية الاقاليم يعد الاكثر كفاءة وفاعلية في معالجة العجز في تقديم الخدمات.
- لقد أشر معامل جيني إلى وجود درجة كبيرة من عدم العدالة في توزيع تخصيصات برنامج الاقاليم في محافظة القادسية للاعوام من 2007-2015 في قطاع التربية والماء بالاعتماد على عامل المساحة حيث بلغ مؤشر جيني59,. و 72,. / عامل المساحة .
- يظهر لنا جلياً ان الحكومة المحلية اعتمدت بشكل اساس على عامل السكان في توزيع تخصيصات برنامج تنمية الاقاليم لقطاع التربية في جميع الوحدات الادارية للمحافظة حيث بلغ مؤشر جيني لعامل السكان لقطاع التربية 0.27وتشير هذه النسبة الى عدالة التوزيع المكاني لتخصيصات البرنامج للمدة من 2007-2015 بالاعتماد على العامل المذكور .
- تشير قيمة معامل جيني لقطاع التربية والماء / عامل العجز الى عدالة مقبولة في التوزيع المكاني و تقديم الخدمة حيث بلغت نسبة جيني 26,. و 32,.
- هنالك عدالة في

التوصيات

- ضرورة تبني النهج التخطيطي ذي البعد الاستراتيجي التنموي المحلي لدى صناع القرار في مجلس المحافظة وممثلي المجالس البلدية والدوائر القطاعية ، والمستند إلى المشاركة المجتمعية والقائم على التحليل الاستراتيجي للفرص والامكانيات والصعوبات والتهديدات في المحافظة ، وتحديد الاولويات التنموية فيه
- تفعيل دور الحكومة الالكترونية وتنضيد وارشفة البيانات والمعلومات المتعلقة بالمشاريع التنموية لبرنامج تنمية الاقاليم وتحديثها بين فترة واخرى حيث تساعد هيكلة البيانات الكترونياً وتحديثها على معرفة مقدار الفجوة التنموية في عموم المحافظة ومتابعتها والسيطرة عليها .
- تفعيل دور مديرية التخطيط الموجودة في المحافظة من قبل الحكومة المركزية اولا متمثلة بوزارة التخطيط والتعاون الانمائي وثانيا من قبل الحكومة المحلية ، للمشاركة في وضع الخطط التنموية ومتابعة المشاريع والتعاون مع دوائر واجهزة الدوائر لدراسة وتدقيق المشاريع المختلفة المزمع انجازها والاستفادة من الدراسات والبحوث التي تعد من قبل المديرية في مجال التنمية والاخذ بتوصياتها .

المجلد : ١ العدد : ١ لسنة : ٢٠١٧

- ضرورة العمل على الربط الصحيح بين التخصيصات المالية لمشاريع برنامج تنمية الاقاليم وعدد السكان في عموم المحافظة من جهة والحاجة الفعلية للخدمات المختلفة من جهة اخرى ، وذلك بمنح المحافظة نصيباً اكبر من التخصيصات الاستثمارية ضمن البرنامج مقارنة بالمحافظات الاخرى كونها تعاني من تردي الخدمات وتراجع البنى التحتية بشكل كبير فضلاً عن كونها تعد واحدة من المحافظات التي يرتفع فيها مؤشر الفقر وعامل المحرومية .
- عدم التركيز على عامل السكان فقط عند دراسة واعداد خطة مشاريع تنمية الاقاليم في المحافظة ومحاولة اعتماد معايير او مؤشرات تقييم اخرى كمؤشر جيني اوالمؤشرات الاخرى.
- اعداد وتدريب وتطوير وتأهيل الكوادر التي يقع على عاتقها مهمة وضع واعداد الخطط وتنفيذ ومتابعة وتقييم المشاريع من الناحية الفنية والادارية والقانونية ، وتطبيق مبدأ الشخص المناسب في المكان المناسب .
- ضرورة اهتمام السلطات المحلية بعامل المساحة عند تحديد حجم التخصيصات الاستثمارية لقطاع التربية والماء بغية تقليل التفاوت المكاني في عموم المحافظة، ويوصي الباحث بتفعيل برنامج نظم المعلومات الجغرافيهGIS وذلك بالقيام بتسقيط كافة المشاريع التنمويه المنفذه ضمن خطة برنامج تنمية الاقاليم وعلى المستوى القطاعي للوحدات الاداريه على الخرائط الالكترونيه(GIS) للكشف عن نقاط الضعف في نشر هذه المشاريع مكانيا.

المصادر:

- **المصادر العربية:**

أ-الكتب:-

- "القران الكريم
- الكناني ، كامل كاظم ، "الموقع الصناعي وسياسات التنمية المكانية " ، جامعة بغداد ، 2005 .
- الكناني ، كامل كاظم والزبيدي ، صبيح لفتة ، "السلطات المحلية والتنمية" تحليل في اللامركزية الإدارية والتنمية المحلية مع اشارة للتجربة العراقية ، معهد التخطيط الحضري والإقليمي للدراسات العليا2013 .
- السكارنة ، بلال"التخطيط الاستراتيجي ط1 عمان، دارالمسيرة للنشر والتوزيع 2010
- الراوي ، خاشع ،المدخل الى الاحصاء ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي –جامعة الموصل 1978.
- خاطر ، احمد مصطفى ، "تنمية المجتمع المحلي" ، المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية ، 2000م .
- خير ، صفوح ، التنمية والتخطيط الاقليمي ، وزارة الثقافة ، دمشق ، ط1 ،2000م.
- سالم، وليد ," دليل تدريب مدربين حول قضايا الديمقراطية " ,بانوراما , القدس ,
- عبد الله محمد عبد الفتاح ، "تنمية المجتمعات المحلية من منظور الخدمة الاجتماعية" المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية ، 2006 م .
- مقلد ، اسماعيل صبري ، "دراسات في الادارة العامة مع التجارب المقارنة" ، مؤسسة الصباح الكويتية ، 1985 .
- هرمز ، امير حنا ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ،جامعة بغداد1990

ب-المؤتمرات والبحوث والدراسات والمجلات:-

- ابراهيم ، مصطفى جليل ، اثر الخصائص المكانية في آليات التنمية –النظرية والتطبيق –بحث مقدم الى جامعة بغداد – المعهدالعالي للتخطيط الحضري والاقليمي 2008.
- ابراهيم ، مصطفى جليل ، البنية المكانية واثرها على سياسات التنمية ، بحث مقدم الى معهد التخطيط الحضري والاقليمي للدراسات العليا –جامعة بغداد ، 2010م.
- السيد ، محمد محسن ، "التنمية المحلية في المحافظات والتخطيط لتنفيذ البرنامج الاستثماري (تنمية الاقاليم) فيها .. ، وزارة التخطيط –العراق ، 2014م .
- السيد ، محمد محسن ، "تنمية الاقاليم الى اين " بحث مقدم الى مؤتمر التخطيط والبعد الاقليمي للتنمية ، معهد التخطيط الحضري والاقليمي ، 2007م .
- المشهداني وشاوي ، "عبدالغني عبدالله ومحمد بو جلال ،القياس الاقتصادي لاثر التفاوت في توزيع الدخول على التنمية الاقتصادية في الجزائر للمدة 1974-1994 مجلة تنمية الرافدين-جامعة الموصل – مجلد 24 العدد 68 -2002
- بني ، انوار جميل ، " خطة التنمية الوطنية" ، وزارة التخطيط ، دائرة التشييد والاسكان والخدمات ، مؤتمر التخطيط الوطني ، بابل ، 2010 م .
- تقييم نمط التوزيع المكاني والقطاعي لاستثمارات الخطة السنوية 1991-1995، وزارة التخطيط ، دائرة التخطيط الاقليمي ، 1995م
- خطة التنمية المكانية لغاية 2020،مديرية تخطيط الديوانيه،2012م.
- شريفي ، احمد ، "تجربة التنمية المحلية في الجزائر" مجلة علوم انسانية ، العدد 40 ، الجزائر ، 2009 م
- وزارة التخطيط ، خطة بحوث الوزارة ، دراسة رقم 206سنة 1984م .
- وزارة التخطيط ، مشروع خطة التنمية القومية 1981-1985 ، حزيران 1981 م.
- وزارة التخطيط ، هيئة التخطيط الاقليمي ، تقسيم نمط التوزيع المكاني لاستثمارات الخطط السنوية 76/1995 ، وزارة التخطيط ، هيئة التخطيط الاقليمي ، دراسة رقم 902 ، 1991م .
- يونس، علي احمد، تحليل وقياس الرفاهية وعلاقتها بعدالة توزيع الدخل في مدينة كركوك لسنة 2009م.

ج-من الانترنت

- الوقائع العراقية، قانون الموازنة الاتحادية لسنة 2013م.
- جمال الشويكي، "اللامركزية هل هي حاجه داخليه ام اجنده خارجيه" Passia,thepalestinan academic society for the study of international affairs passia@palnet.com 2003.
- قانون مجالس المحافظات رقم21 لسنة 2008م.
- Gava , White paper on spatial planning and land use management Ministry of Agriculture and land affairs paper spatial planning htm-135k-cached www.Gova.Za/White .18-,2001. P:17
- -١٠/Resources / mosaica-…Sit resources . world bank. org/ steps-pdf, July ٢٠١٠ .

د-الرسائل والاطاريح -:

المجلد : ١ العدد : ١ لسنة : ٢٠١٧

- التميمي ، حسين علي ، "دور وحدات التخطيط المحلية في التنمية المحلية " ، بحث دبلوم عالي مقدم الى معهد التخطيط الحضري والاقليمي –جامعة بغداد ، 2009م.
- الجبوري ، غفران حاتم ، "تحليل الارتباط بين الاستقطاب والاستثماري واثره في التنمية المكانية –العراق حالة دراسة –اطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، 2006م .
- الجعفري ، علي حسن ، تقييم مشاريع التنمية المكانية في محافظة واسط ، دراسة دبلوم عالي مقدمة الى معهد التخطيط الحضري والاقليمي للدراسات العليا –جامعة بغداد ، 2010م .
- الحسيني ، بيداء عبد الحسين ، "التحليل المكاني لمنظومة النقل الحضري في مدينة الديوانية ، "رسالة ماجستير مقدمة الى معهد التخطيط الحضري والاقليمي ، جامعة بغداد ، 2012م .
- الدليمي ، سهى مصطفى ، "سياسة التنمية الاقليمية واثرها في تطوير المناطق المتخلفة" ، رسالة ماجستير غير منشورة ، المعهد العالي للتخطيط الحضري والاقليمي ، بغداد ، 1984م .
- الزبيدي ، صبيح لفتة فرحان ، " تطوير التنمية المكانية في ظل منظومة الحكم الرشيد في محافظة واسط" ، اطروحة دكتوراه مقدمة الى معهد التخطيط الحضري والاقليمي للدراسات العليا –جامعة بغداد ، 2012م .
- الكنز ، لبنى ، "دور المؤسسة الاقتصادية في تنمية المجتمع المحلي" دراسة ميدانية بمؤسسة سوناطراك –سكيكدة ، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، 2009م.

2- المصادر الاجنبية :

- John B. Parr , "Regional policy past &Duncan MacLennan Experience and New irections " , Martin Robertson , company , London ,1979
- Frankly , "popular participation in planning for Basicneeded " , Cambridge , ١٩٨٥ .
- Gillie , F.B. "Basic Thinking in Regional Planning" , London . Hutchinson, 1
- , Redwood "Regional Economics"Harry W. Richardson, Press, Limited, Great, Britain,1969
- Moatasim , Faiza , "practice of community architecture" , A Research report submitted to the faculty of Graduate studies and research in partial fulfillment of the requirements for the degree of master Architecture , school of Architecture , McGill university , Montreal , ٢٠٠٥ .